د. أيمن يوسف *

العلاقة التركية- الإسرائيلية
في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو

تقديم: ماذا يعني مبدأ العمق الإستراتيجي بالنسبة لتركيا Strategic Depth Doctrine

يبدو بحسب العديد من المصادر الغربية، الأميركية والأوروبية، وكذلك بحسب المصادر الإسرائيلية، أن بداية التغير في السياسة الخارجية التركية ليس مردها إلى العام ٢٠٠٢ حين وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وإنما ترجع جذوره الأولى إلى فترة الثمانينيات من القرن الماضي حين قام تورغوت أوزال بتأسيس حزب الوطن الأم Motherland Party، والذي كان من مبادئه وأطروحاته الفكرية والسياسية زيادة انفتاح تركيا على الخارج، وزيادة درجة التعددية السياسية والفكرية والثقافية الداخلية.

ويبدو أن عمل أوزال في البنك الدولي أقنعه بالمقام الأول في تبني سياسات اقتصادية وثقافية تقوم على فلسفة السوق الحرة، والتعددية الثقافية. وفي السياسة الخارجية قامت الأوزالية على أساس استكشاف تركيا لنفسها عبر هويتها الثقافية الإسلامية، وإعادة تقويم تركيا "لتاريخها الإمبراطوري العظيم". وفي هذا السياق شدد أوزال على أهمية انضمام تركيا إلى المنظومة الأوروبية لتدعيم التنمية والاقتصاد والتحولات الديمقراطية، لكن في الوقت نفسه لا تستطيع تركيا تحقيق ذلك إلا إذا لعبت دور القائد في العالم الإسلامي، وفي المحيط القريب خاصة في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.[١]

ومع تفكك الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية في شرق أوروبا ووسطها، وجدت تركيا نفسها في مواجهة العديد من الإشكاليات الإقليمية مع الجيران لا سيما اليونان وقبرص وسورية

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأميركية- جنين.

ومن أجل حل الصراعات والنزاعات الجيو- سياسية مع الجيران تبني داوود أوغلو آليات القوة الناعمة والتوجهات النيو- ليبرالية في السياسة الخارجية المدعومة بعلاقات التجارة والمال والاستثمار وتبادل التكنولوجيا واللقاءات العلمية والثقافية من أجل الوصول إلى وضعية مريحة مع دول الجوار تقوم على أساس أن الربح للدولة التركية يقود إلى ربح للدولة الجارة Win- Win Situation في مباعدة واضحة مع عقلية الحرب الباردة التي اعتنقت فكرة مراكمة الربح للنفس والذات، وتعميق الخسارة للخصم السياسي والعسكري والأيديولوجي Win- lose Situation .

وأرمينيا، وقد أخذت حدة هذه الخلافات بالخفوت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، مع العلم أن هذا الحزب لم يضم شخصيات محافظة ومتدينة فقط، وإنما أيضًا شخصيات ليبرالية ومن الحركات الاجتماعية، ضاقت ذرعا بالحكم العسكري ودور الجيش في السياسة ومصادرة الحريات الفردية والجماعية داخل تركيا.[٢]

أما أحمد داوود أوغلو، مهندس مبدأ العمق الإستراتيجي ومهندس السياسة الخارجية التركية في آخر عقد تقريباً، فيعتقد أن التحدي الذي يواجه تركيا في القرن الحادي والعشرين يكمن في قدرتها على تعريف نفسها في الكتلة الأفرو- آسيوية على اعتبار أن تركيا هي مركز هذه الكتلة الضخمة، وعدم اعتمادها على وجهة واحدة هي وجهة الغرب. ويمضي قائلاً إن مهمة تركيا اليوم هي إعادة تعريف الغرب وأوروبا والناتو في ضوء وقوعها على مفترق حضاري هائل.[٣]

وأسهم أوغلو في تطوير سياسة خارجية تركية بناء على اعتبارات وتصورات جغرافية وسياسية تترك الصور النمطية، والأفكار المسبقة خاصة عن الشرق الأوسط والعرب والمحيط الإسلامي القريب والبعيد. وتركيا كما يراها أوغلو مثلها مثل روسيا وألمانيا وإيران ومصر والصين لا يمكن تعريفها جغرافياً وثقافياً من خلال ربطها بإقليم واحد. بل على العكس من ذلك فإن فاعلية تركيا تمتد من تشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، كل ذلك سيكون المنهج الشمولي للسياسة الخارجية التركية.

وهذا بطبيعة الحال يعني بروز أدوات ووسائل جديدة في التعاطي التركي مع العالم الخارجي عبر المنهج الشمولي الاندماجي وترتيب الأولويات الوطنية، وتبني سياسة خارجية فاعلة مدعومة بدبلوماسية متناغمة تدخل من خلالها إلى مساحات الحوار والصراع عبر تصفير المشاكل مع الجيران Zero Problems with Neighbors والانتقال إلى مرحلة أخرى من القيادة الإقليمية، في ملفات الأمن والتعاون الإقليمي والتنمية والمياه ومستقبل الدول النامية، فضلاً عن الوقوف على مسافة واحدة من الجميع وإدخال الجميع في حدود المعادلة السياسية والتواجد الدبلوماسي المكثف على الأرض خاصة في القوقاز والشرق الأوسط، والتركيز على سياسة الإنجاز الكلي الذي يعني دوراً واضحاً لمنظمات المجتمع المدني ومجتمعات الأعمال في قيادة سياسة خارجية تركية واضحة وهادفة.[٤]

وقد تحدث أوغلو، في مداخلته أمام مؤتمر الأمن الإقليمي في المنامة، عن محددات السياسة الخارجية التركية فيما يتعلق بالتعاون الأمني الإقليمي من خلال التركيز على أربعة محاور مهمة: أولها أن الأمن يتحقق عبر الحوار السياسي وبناء منظومة علاقات إقليمية

العلاقة التركية الإسرائيلية: حضور مؤثر للعسكر.

قائمة على أساس الحوار المباشر واللقاء المستمر بين زعماء منطقة الشرق الأوسط، وثانيها أن الأمن للجميع، ولا يمكن أن يتحقق الأمن إلا إذا شعر "طفل في غزة به مثلما يشعر أطفال تل أبيب"، أما ثالث هذه المحاور فهو خلق حالة من الاعتمادية والتبادلية الاقتصادية في مفهوم الأمن الإقليمي لدول منطقة الشرق الأوسط، ويقول أوغلو في هذا الصعيد: إن تركيا بدأت بمحادثات مكثفة للتعاون الاقتصادي مع العراق وإيران وسورية ولبنان والأردن والخليج العربي، ورابع هذه المحاور يرتبط بالتعاون الثقافي السلمي بين شعوب المنطقة ودولها وأقلياتها، بالاستفادة من التقاليد الإسلامية في التعدد العرقي/ الإثني.[٥]

وهذا يعكس فكراً استراتيجياً سابقاً لدى أوغلو حينما عمل على بناء رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية بحيث تتم الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية، في الوقت نفسه الذي تبذل فيه جهوداً لتصفير المشاكل مع الجيران في محيطها الإقليمي والجغرافي لأن هذا سيخرج تركيا من كونها دولة لها إشكاليات مستعصية مع دول قريبة منها إلى دولة لا مشكلات لها مع جيرانها، حيث نجحت في عمل بدايات إيجابية صحيحة مع دول مثل سورية وإيران واليونان والعراق وروسيا وحتى أرمينيا. يختصر أحمد داوود أوغلو الهدف الرئيس من وراء هذا التوجه الجديد في السياسة التركية بتحويل تركيا إلى مركز رئيس، وبناء جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية وعمقها التاريخي.[٦]

وقد عزز أوغلو فكرته حول عقيدة العمق الإستراتيجي في مؤتمر مؤسسة بروكنغيز في واشنطن في تشرين الثاني ٢٠١٠ حينما ركز على بعض الأبعاد الهامة في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية في آخر ثماني سنوات، ومنها التركيز التركي الحالي على تعميق الدمقرطة وتوجيهها بشكل يكفل ليس فقط الأمن، وإنما أيضا الحريات العامة، ووضع رؤية اقتصادية تنموية قائمة على الانفتاح والخصخصة المتوازنة حيث انتقلت تركيا من مرتبة الاقتصاد السادس والعشرين على مستوى العالم في العام ٢٠٠٢ إلى الاقتصاد السادس عشر في العام ٢٠١٠. ومن خلال العمق الإستراتيجي، تحاول تركيا كما يرى أوغلو التخلص من الصور النمطية التاريخية حول الأعداء والأصدقاء، فتركيا السابقة تحت تأثير الجيش والعقيدة العلمانية عادت الروس واليونان والأرمن والبلغار والرومان على اعتبار أنهم مكون معاد في "العالم الأرثوذوكسي"، بينما كان ينظر للعرب على أنهم أعداء قوميون وأيديولوجيون، بينما يصنف الإيرانيون على أنهم منافسون تاريخيون. وبناء على سياسة الانفتاح وتصفير المشاكل مع الجيران ألغت تركيا تأشيرة الدخول إلى أراضيها مع سورية وروسيا وليبيا وحتى مع صربيا، وفي آخر ثمانية قرون من الصراع مع اليونان وقعت تركيا خمس اتفاقيات فقط للتعاون معها، بيمنا نجحت في ظل مبدأ العمق الإستراتيجي بتوقيع ٢٣ اتفاق تعاون معها في شهر أيار ٢٠١٠ وحده.[٧]

ضمّن أوغلو كل هذه الأفكار في كتاب له حمل الاسم نفسه Strategic Depth وقد نشر في العام ٢٠٠١، وأعيد نشره ٤٣ مرة في غير لغة، بما فيها العربية والتي صدرت عن مركز الأبحاث التابع لقناة الجزيرة القطرية. وبالرجوع إلى التاريخ ومكونه المعنوي/ الثقافي فإن تركيا في فترة ما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ أرادت التعريف بذاتها وهويتها عبر العبور إلى محطات تاريخية مهمة خاصة في فترة ما بعد الدولة العثمانية حيث انكب كل الأتراك على بناء الدولة العصرية المتقدمة، مع العلم أن السكان الأتراك جاؤوا من غير جهة، ومن غير مكان، ومن مناطق كانت حتى وقت قريب جزءا من التركة العثمانية وإرث الإمبراطورية التركية الغابر خاصة من البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، لذلك فإن تركيا المعاصرة يجب أن تنتمي، حسبما يرى أحمد داوود أوغلو، إلى هذه الفسيفساء والموزاييك الجيو- سياسي على اعتبار أنه جزء من إستراتيجية نهوض تركيا وتبوئها المكان المناسب في محيطها الإقليمي والدولي.

ومن أجل حل الصراعات والنزاعات الجيو- سياسية مع الجيران تبني داوود أوغلو آليات القوة الناعمة والتوجهات النيو- ليبرالية في السياسة الخارجية المدعومة بعلاقات التجارة والمال والاستثمار وتبادل التكنولوجيا واللقاءات العلمية والثقافية من أجل الوصول إلى وضعية مريحة مع دول الجوار تقوم على أساس أن الربح للدولة التركية يقود إلى ربح للدولة الجارة Win- Win Situation في مباعدة واضحة مع عقلية الحرب الباردة التي اعتنقت فكرة مراكمة الربح للنفس والذات، وتعميق الخسارة للخصم السياسي والعسكري والأيديولوجي Win- lose Situation . وقد تمخض هذا التصور الإستراتيجي الجديد عن الانغماس المكثف للعناصر الليبرالية والمنظمات المدنية والمنظمات غير الحكومية ومنتديات الأعمال والمرأة والشباب في السياسة الخارجية مما أسهم

السياسة التركية المستجدة: مرارة في إسرائيل.

في زيادة التبادل التجاري التركي مع الدول الجارة حيث وصل إلى ما يزيد عن ٣٠ بالمئة من حجم تجارتها الخارجية.[٨]

وارتباطاً مع عقيدة العمق الإستراتيجي، أصدر مجلس الأمن القومي التركي وثيقة العام ٢٠١٠ المسماة الكتاب الأحمر والتي لخصت المخاطر التي تتهدد تركيا في السنوات القادمة. الملاحظ أن وثيقة العام ٢٠١٠ اعتبرت إسرائيل عاملاً سلبياً ضاغطاً على الأمن الإقليمي واعتبرت سياساتها عاملا مهما من عوامل عدم استقرار المنطقة ككل، بينما حذفت سورية من قائمة الدول التي تهدد أمن تركيا، في حين كان هناك ذكر غير مباشر للبرنامج النووي من دون التركيز على مخاطر إيران النووية على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وهذا ربما جاء متناغماً مع عقيدة العمق الإستراتيجي كما رسمها أحمد داوود أوغلو في العام ٢٠٠٩ حينما أصبح وزيراً للخارجية. ومعروف أيضاً أن أغلب أعضاء مجلس الأمن القومي قد أصبحوا من المدنيين بعد أن كانوا من العسكريين قبل عامين من الآن، ولعل إضعاف الجيش والمؤسسة العسكرية يشكل عاملاً مقلقاً لإسرائيل، لأن الجيش التركي كان من مناطق النفوذ المنادية بعلاقة قوية مع إسرائيل وجيشها وأسلحتها.[٩]

تركيا، إسرائيل والعلاقة مع روسيا والقوقاز[١٠]

يرصد إفرايم عنبار بعض المواقف والتصريحات التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، والتي أظهرت أن التغيير الجذري في سياسات تركيا تجاه إسرائيل الذي وصل إلى حد التأزم والتدهور، جاء في سياق تغيير واضح في أولويات السياسة الخارجية التركية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وأن التصلب التركي مع إسرائيل يجب أن يفهم في إطار منظومة تغييريه تركية تجاه الغرب عموماً. ففي العام ٢٠٠٣ رفضت تركيا طلباً أميركيا لاستخدام الأراضي التركية وقاعدة انجرليك لأغراض فتح جبهة شمالية ضد نظام صدام حسين في العراق بسبب تفاقم مشاعر العداء والنقمة في أوساط الأتراك ضد أميركا وسياساتها الشرق أوسطية. كما أن تركيا أظهرت تباطؤاً واضحاً في الاستجابة للطلب الأميركي لإرسال سفن عسكرية إلى البحر الأسود عبر البوسفور والدردنيل خلال الحرب الجورجية- الروسية في صيف العام ٢٠٠٨ بسبب

تتخوف إسرائيل من هذا الشكل المتنامي للعلاقة التركية الروسية، لأن مثل هذه الشراكة لها إسقاطات سلبية على إسرائيل خاصة من المنظور العسكري والإستراتيجي وفي غير جانب وناحية، أولها أنها تضعف التخطيط الأميركي لا سيما في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة فيما يتعلق بالأمن والبترول والغاز والاستثمارات والأسواق والعمل الاستخباراتي ومحاربة ما يسمى بالإرهاب، ما يشكل انعكاساً مباشراً على إسرائيل أيضا، لأن أي إضعاف لأميركا في آسيا الوسطى هو في حقيقة الأمر إضعاف لإسرائيل ومساس بمصالحها الحيوية.

الضغوط الروسية على أنقرة، وتوسع منظومة العلاقات التجارية والاقتصادية مع موسكو بحكم مبدأ العمق الإستراتيجي.

وبدلا من ذلك اقترحت تركيا إنشاء منظومة أمن إقليمية لدول جنوب القوقاز تضم تركيا وروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، الأمر الذي أثار حفيظة الأميركان واستغرابهم. هذا فضلاً عن تنامي العلاقة الصينية التركية التي وصلت إلى درجة الشراكة الإستراتيجية بينهما والتي تضمنت تعاوناً واضحاً في آسيا الوسطى حيث تتداخل مصالح الدولتين هناك، والتعاون العسكري وتبادل المعلومات وشراء السلاح، وسماح تركيا للصين المشاركة في المناورات العسكرية التركية – صقر الأناضول- في العام ٢٠١٠ [١١]، في المقابل لم تشارك إسرائيل في المناورات الجوية للعام ٢٠١٠ بعد أن كانت زبوناً دائماً في هذه التدريبات، ومنذ ذلك الوقت بدأ الساسة في إسرائيل يفكرون في بدائل إستراتيجية وعسكرية تعوضهم عن الخسارة الكبيرة في ابتعاد تركيا كثيراً عن إسرائيل والغرب عموماً خاصة في آخر ثلاث سنوات. وقد برزت اليونان كبديل استراتيجي محتمل لإسرائيل في منطقة البحر المتوسط، إلا أن المتابع للشأن اليوناني يدرك أنها لا يمكن أن تكون بديلاً كاملاً يحتل نفس مكانة تركيا، ورغم أن اليونان وفرت أجواء لمناورات وتدريبات جوية وثيقة مع إسرائيل، إلا أنها لا يمكن أن تستبدل تركيا فيما يتعلق بسوق السلاح وتبادل المعلومات والحرب على الإرهاب والقرب من إيران والقوقاز وآسيا الوسطى". [١٢]

تعيب المصادر الإسرائيلية، الأكاديمية السياسية في آن واحد، على تركيا التعاون الوثيق الذي بدأ يترسخ بينها وبين روسيا على الرغم من أن هذه التعاون بين الدولتين له أسبابه الاقتصادية والمصالحية لكنه يلبس عباءة إستراتيجية وسياسية. فتركيا تستورد ما يقارب الثلثين من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا، كما أنها تشترك معها في بناء خط أنبوب غاز طبيعي من سامسون في روسيا إلى ميناء سيحان التركي لعبور المتوسط، ومن ثم إلى جنوب أوروبا، كما أن شركة روسية هي التي فازت بعقد لبناء مفاعل نووي تركي سلمي لإنتاج الطاقة مما عزز من الاتكالية التركية على موارد الطاقة الروسية، وكان لعامل الغاز والطاقة حضور واضح في محادثات بوتين – أردوغان في موسكو في كانون الثاني ٢٠١٠. ووصل حجم التبادل التجاري بينهما في العام ٢٠١٠ إلى ما يزيد عن ٣٨ مليار دولار في الوقت نفسه الذي أظهر فيه الطرفان توجهات واضحة لبحث ملفات التعريفة الجمركية وزيادة التبادل التجاري والتعاون في مجالات الأغذية والمواصلات وميادين أخرى. [١٣]

تتخوف إسرائيل من هذا الشكل المتنامي للعلاقة التركية الروسية، لأن مثل هذه الشراكة لها إسقاطات سلبية على إسرائيل خاصة من المنظور العسكري والإستراتيجي وفي غير جانب وناحية، أولها أنها تضعف التخطيط الأميركي لا سيما في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة فيما يتعلق بالأمن والبترول والغاز والاستثمارات والأسواق والعمل الاستخباراتي ومحاربة ما يسمى بالإرهاب، ما يشكل انعكاساً مباشراً على إسرائيل أيضا، لأن أي إضعاف لأميركا في آسيا الوسطى هو في حقيقة الأمر إضعاف لإسرائيل ومساس بمصالحها الحيوية. كما أن دخول تركيا في شراكة حقيقية مع روسيا معناه إضعاف الجهد الأميركي والإسرائيلي والغربي عموماً لهز العلاقة المتنامية بين روسيا وإيران في جهد واضح لاحتواء إيران وقطع روابطها وصلاتها مع النظام الإقليمي والدولي. [١٤] حتى الآن لا يوجد صراع أو حتى خلاف واضح بين روسيا وإيران وتركيا في آسيا الوسطى والقوقاز، بل إن هناك اشتباكاً ايجابياً بينهم فيما يتعلق

بالطاقة والغاز وحتى محاربة الأصولية الدينية المتزمتة، يضاف إلى ذلك التخوف من بروز كتلة إستراتيجية تبدأ من روسيا وتمر بآسيا الوسطى وتتقاطع مع تركيا وتنتهي في إيران على الخليج العربي، حيث يمكن أن تتحول هذه الكتلة الهائلة من اليابسة والموارد إلى عامل استراتيجي واقتصادي فاعل ليس فقط في الإقليم، وإنما في محيطه العالمي أيضا.[١٥]

تستخدم روسيا علاقاتها المتنامية مع إيران كمنصة لتعميق نفوذها الدولي والإقليمي وتجذيره، فروسيا تستغل هذه الشراكة مع إيران كناطح قوة أو ناطح مقاوم battering ram لأميركا ومصالحها وحلفائها في المنطقة. من هنا فإن صفقات السلاح وبناء المفاعلات النووية والشراكات الاقتصادية مع إيران من منظور براغماتي روسي لا تعني فقط فوائد اقتصادية، بل تحمل في طياتها وفي بواطنها أجندات جيو- سياسية تهدف في نهاية الأمر إلى تعزيز الحضور الروسي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، فالوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والإطلال على المحيط الهندي، حلم راود الروس منذ أيام غابرة. وهذا أيضا يعني دوراً روسياً فاعلاً في ملفات تهم إسرائيل، خاصة تقاطعها مع سورية وإيران وملف العملية السلمية.[١٦]

عالم متعدد الأقطاب كان في صلب ومركز "مبدأ ريماكوف الإستراتيجي" نسبة إلى وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف حينما اصدر تصريحاً مشتركاً في العام ١٩٩٧، مع وزير خارجية إيران حينها علي أكبر ولايتي، حيث اعتبر بموجبه الوجود الأميركي في الخليج العربي غير مقبول واقترح البيان تنسيقاً روسياً- إيرانياً في منطقة الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى حيث البترول والأسلحة النووية والعوامل العرقية وكتلة اليابسة الضخمة الممتدة بين الصين وروسيا وإيران والهند وتركيا. بعض القراءات الإسرائيلية الإستراتيجية ترى أن التحالف الروسي- الإيراني يسعى لتوسيع مناطق نفوذه في العالم من خلال استقطاب دول أخرى مثل سورية وفنزويلا وبعض دول أميركا اللاتينية اليسارية، فضلا عن جهود أخرى لاستمالة الصين والهند والبرازيل وتركيا بهدف خلق معادلة دولية جديدة تكون قادرة على موازنة التجمع الأطلسي (أميركا وأوروبا وإسرائيل).[١٧]

بحضور سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، إيغور إيفانوف، خلال زيارته لطهران في كانون الثاني ٢٠٠٧، فاجأ آية الله خامنئي، مرشد الثورة الإيرانية ضيفه الروسي، بالدعوة إلى تمتين التحالف الإستراتيجي بين إيران وروسيا ضد الخصوم والأعداء المحتملين، من أجل تشكيل شراكة شاملة بين البلدين تكون قادرة على توجيه الأحداث، والتأثير في التطورات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز. وتم التأكيد على اقتراح خامنئي خلال زيارة موفده الشخصي إلى موسكو، على أكبر ولايتي، في شباط ٢٠٠٧، حيث تم مناقشة المقترح الإيراني بالتفصيل مع المسؤولين الروس، مدنيين وعسكريين. ورغم أن هذا المقترح الإيراني لم يخرج للعلن ولوسائل الإعلام بشكل مباشر، إلا أن الرئيس بوتين لم يتعاط معه بشكل ايجابي لرفضه فكرة اقتسام هذه المنطقة بين البلدين، على اعتبار أن طهران لا تمتلك نفس حجم وثقل موسكو في السياسة الدولية والإقليمية، وهي تأتي على شاكلة "القط يوازي النمر". باختصار يمكن القول إن وقوع تركيا بين روسيا وإيران واحتفاظها بعلاقة ايجابية مع كليهما، تعني سهولة بروز تحالف جديد في المنطقة يخطط للعب دور أكثر فاعلية في آسيا الوسطى والخليج العربي والشرق الأوسط.[١٨]

لم تظهر إسرائيل حساسية خاصة أو لافتة للنظر بشأن التمدد التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، لا سيما أن العلاقة مع تركيا تطورت بشكل متسارع بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها في أعقاب انهيار الحرب الباردة وانتهاء حرب الخليج الثانية، وظهور متغيرات في العلاقات الدولية والسياسة الإقليمية. في حقيقة الأمر، ارتأى الكثير من السياسيين وصناع القرار والخبراء الإسرائيليين Think Tanks التعاون مع الأتراك من خلال جهد منظم ومشترك بهدف محاربة النموذج الإيراني "الأصولي"، حيث أن ميكا هاريش اعتبرت النفوذ التركي خلال فترة التسعينيات في هذه المنطقة يمكن أن يشكل جسر عبور لإسرائيل واستثماراتها ومشاريعها السياسية إلى آسيا الوسطى. منطقياً وطبيعياً، لم تكن تركيا وإيران وإسرائيل هي القوى الفاعلة الوحيدة في آسيا الوسطى، فقد دخلت دول وقوى أخرى على اللعبة العظيمة Great Game in Central Asia خاصة روسيا التي تعتبر هذه المنطقة جزءاً من إرثها التاريخي والإمبراطوري لا سيما في زمن القياصرة والحقبة السوفييتية، فضلاً عن الصين المهتمة بتطوير علاقات اقتصادية واستكشاف الأسواق لمنتجاتها المتنامية في هذه الدول، وبهدف تحديث منطقة زينجيانغ ذات الغالبية المسلمة

يمكن الإجمال هنا بالقول، إن إسرائيل بذلت جهودا هائلة لبناء شراكة اقتصادية/ إستراتيجية مع تركيا وأذربيجان في فترة ما بعد الحرب الباردة. لكن بقي التخوف الإسرائيلي من أن تتطور العلاقة التركية – الروسية على حساب هذه الشراكة، مع إمكانية بروز شراكة روسية- تركية- إيرانية مدعومة بأنابيب الغاز والبترول، فضلا عن تناغم مصالحهم الإستراتيجية الأخرى، ومن هنا شهد العام ٢٠١٠ سعيا إسرائيليا وتركيا للبحث عن صداقات جديدة ومحاور إقليمية جديدة أيضا للتعويض على التدهور في العلاقات الثنائية.٢٣

المتاخمة لجمهوريات آسيا الوسطى، ولمحاربة أي محاولة لتصدير "نموذج إسلامي أصولي"، ولتشجيع العلمانية.[١٩]

كان إتمام مشروع خط أنابيب باكو – تبليسي– سيحان نقطة تحول كبيرة في علاقات إسرائيل بكل من أذربيجان وتركيا، ففي احتفال تدشين الخط الذي حصل في مدينة سيحان التركية على البحر المتوسط في تموز ٢٠٠٦ بدعم ومشاركة أميركية فاعلة، كان الحضور الإسرائيلي لافتا للنظر ممثلاً بوزير البنى التحتية بنيامين بن إليعازر، الذي كان جالسا مع ممثلي ٣٦ دولة شاركت في حفل تدشين الأنبوب الجديد. الأهم من المشاركة الإسرائيلية في تدشين هذا الخط البترولي الكبير، يكمن في التفكير الإستراتيجي لفتح خط تابع لهذا المشروع في إيلات بهدف نقل بترول أذربيجان والقوقاز إلى الأسواق الأسيوية، لا سيما أن إيلات لا تبعد أكثر من ٦٠٠ كم من ميناء سيحان التركي. وبالرغم عن أن إسرائيل تتحفظ كثيراً على مصادر حصولها على الطاقة من الأسواق الدولية، إلا أنها آثرت هذه المرة الترويج الإعلامي لوصول أول شحنة من بترول خط باكو– تبليسي– سيحان في تموز ٢٠٠٦ بشكل لافت للنظر ربما للتركيز على العلاقة الإستراتيجية المتنامية مع أذربيجان ولإرسال رسائل إلى دوائر إقليمية وعالمية حول قدرتها التأثير على الأحداث في القوقاز، وأن لها مصادر توجيه الاعتبارات الأمنية والاقتصادية في هذه المنطقة من العالم. في نهاية العام ٢٠٠٦، كانت أذربيجان تزود إسرائيل بحوالي ١٥ بالمئة من احتياجاتها البترولية مع توقع أن ترتفع هذه النسبة باطراد في السنوات القادمة في ظل ازدياد الإقبال على الطاقة عالمياً. الملاحظ أن العام ٢٠٠٩ شهد تواجداً إسرائيلياً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً في القوقاز وآسيا الوسطى من أجل محاصرة إيران بشكل كامل وقطع روابطها مع هذه الدول، إضافة إلى تراجع العلاقة التركية – الإسرائيلية في السنوات الأخيرة حيث كانت تركيا جسر عبور إسرائيل إلى هذه المنطقة.[٢٠]

وتبع تدشين أنبوب باكو– تبليسي– سيحان اتفاقيات إسرائيلية– تركية في مجال أمن الطاقة وتفعيل التعاون بينهما في هذا الميدان، ففي اتفاق وقع بين الطرفين خلال حرب إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، تم بموجبه القرار بقيام شركة Zorlu التركية ببناء محطات للطاقة تعمل بالغاز في مدينة أسدود بالتنسيق مع شركة Edeltek الإسرائيلية، وفي العام ٢٠٠٥ وقعت Zorlu اتفاقا آخر لإنشاء محطة توليد كهربائية في أشكلون (عسقلان) من خلال الشراكة مع شركة Dorad الإسرائيلية. الهدف الإستراتيجي الأبعد لهذا التعاون التركي– الإسرائيلي في مجال الطاقة هو القيام بتنفيذ مقترح خط أنبوب بترول من سيحان إلى إيلات من أجل أن تتحول كل من تركيا وإسرائيل إلى دول عبور للطاقة Transit Countries إلى الهند والصين وشرق آسيا. فإضافة إلى القيمة الاقتصادية والبترولية لهذا الأنبوب، إلا أن له أبعاداً إستراتيجية كبرى تنطوي في ظل الشراكة التركية– الإسرائيلية– الآذرية مدعومة بمظلة أميركية وغربية عريضة حيث تهدف الدول الأربع من وراء هذه الشراكة المتنامية في قطاع الطاقة إلى إضعاف النفوذ الروسي خاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة ودعمها لأرمينيا في حربها ضد أذربيجان، فضلا عن أهمية عدم إخضاع أذربيجان "لابتزازات إيرانية" في ضوء العلاقة السيئة بين البلدين على خلفيات تاريخية وسياسية ومصالحية.[٢١]

سيطرت الطاقة ومشتقاتها على العلاقة التجارية والاقتصادية الصاعدة بين إسرائيل وأذربيجان منذ العام ١٩٩١، وبحسب السفير الإسرائيلي السابق في باكو Arthur Lenk استوردت إسرائيل ما قيمته مليار دولار من البترول والغاز الآذري في السنوات الأخيرة، ومرشح أن يرتفع هذا الرقم في السنوات المقبلة إلى

تحول أردوغان بعد حادثة مقتل الأتراك التسعة قبالة شواطئ غزة على يد إسرائيليين إلى بطل قومي/ إسلامي ليس فقط في عيون الأتراك الغاضبين على إسرائيل والغرب، وإنما أيضا في عيون الفلسطينيين والعرب والمسلمين خاصة أن ذلك تزامن مع تصريحات نارية وقاسية بحق إسرائيل وسياساتها في المنطقة لا سيما حصارها لغزة حيث اعتبرت هذه السياسات مناهضة ومهددة لاستقرار المنطقة ككل. مصادر أكاديمية إسرائيلية وحتى استخباراتية اتهمت الحكومة التركية في المساعدة في إرسال "مقاتلين وإرهابيين" إلى سواحل غزة لمحاربة إسرائيل، وأن الحكومة التركية كانت على علم أن السفينة التركية تحاول تهريب "إرهابيين" إلى غزة للمساعدة في تدريب كادر حماس العسكري هناك على استخدام التقنيات العسكرية المتطورة خاصة الصواريخ ونجد إخوتهم في الإسلام

أكثر من ذلك. وقد كان لتنامي العلاقة الإستراتيجية التركية- الإسرائيلية في تسعينيات القرن الماضي الأثر الأكبر والأوضح في إقناع الولايات المتحدة الأميركية لدعم أنبوب الطاقة المذكور ماليا وسياسيا واستراتيجيا بفعل الدعم الذي قدمته المنظمات اليهودية الأميركية واللوبي التركي- الأميركي في الكونغرس الأميركي، وقد عبر العديد من الدبلوماسيين الأتراك في واشنطن عن سعادتهم لهذا الدور الذي قامت به جماعات الضغط المؤيدة للمشروع خاصة في مواجهة حملة مضادة قامت بها المنظمات الأميركية الأرمينية المناهضة للتقارب الأميركي مع تركيا وأذربيجان.[٢٢]

يمكن الإجمال هنا بالقول إن إسرائيل بذلت جهودا هائلة لبناء شراكة اقتصادية/ إستراتيجية مع تركيا وأذربيجان في فترة ما بعد الحرب الباردة. لكن بقي التخوف الإسرائيلي من أن تتطور العلاقة التركية – الروسية على حساب هذه الشراكة، مع إمكانية بروز شراكة روسية- تركية- إيرانية مدعومة بأنابيب الغاز والبترول، فضلا عن تناغم مصالحهم الإستراتيجية الأخرى، ومن هنا شهد العام ٢٠١٠ سعيا إسرائيليا وتركيا للبحث عن صداقات جديدة ومحاور إقليمية جديدة أيضا للتعويض على التدهور في العلاقات الثنائية.[٢٣]

المتغير الإيراني في العلاقة التركية- الإسرائيلية

تعد العلاقة الإيجابية المتصاعدة التي تربط تركيا بإيران من الملفات الإستراتيجية الكبرى التي تعيق علاقة طبيعية مع إسرائيل، لأن تركيا ترى نفسها اليوم دولة كبرى، وجسراً حيوياً لنقل الطاقة خاصة من آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين إلى الأسواق العالمية خاصة الغربية منها وإسرائيل. ومع هذا تحتاج تركيا لفتح إمكانيات وصول إلى مصادر جديدة ومتجددة للطاقة لا سيما في إيران، فتركيا تعتمد في ثلث حاجاتها من الطاقة على الواردات الإيرانية. هذا التعاون الوثيق بين البلدين في مجالات عدة خاصة الطاقة يمثل استفزازاً لأميركا وإسرائيل، لأنه بحسب بعض المصادر الغربية يجهض الجهود والمبادرات والمساعي الغربية المتكررة والمتتالية لاحتواء إيران،[٢٤] وإخضاعها لنظام مراقبة دولي صارم لا سيما برنامجها النووي. وفي الوقت الذي كانت فيه أميركا تسعى لمراكمة العقوبات الدولية على إيران، قامت تركيا بالتوقيع على اتفاقية معها لتأسيس محطة تكرير بترول في شمال إيران وصلت تكلفة بنائها إلى ما يزيد عن ٢ مليار دولار لسد الحاجة الإيرانية المتزايدة إلى البترول المكرر. وفي زيارته لطهران في تشرين الأول ٢٠٠٩ صرح أردوغان بصوت عال أن من حق أي دولة في العالم الاستفادة من البرامج والقدرات النووية المصممة أصلاً للأغراض السلمية، وأن ذلك تكفله كل المواثيق والأعراف الدولية بما فيها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية Non- Proliferation Treaty التي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٦٨.[٢٥]

وعند الحديث عن برنامج إيران النووي، فان تركيا تعد الدولة الأطلسية الوحيدة التي ترفض تبني وجهة النظر الأميركية فيما يتعلق بهذا الموضوع حيث إن أوغلو وأردوغان صرحا في أكثر من مناسبة أن الدبلوماسية تمثل الحل الوحيد لبرنامج إيران النووي، بعيداً عن اللغة التهديدية وإستراتيجية العصا الغليظة. وكانت الصدمة كبيرة لأميركا وإسرائيل في أيار ٢٠١٠ حينما وافقت إيران على مقترح تركي – برازيلي مشترك لنقل جزء من اليورانيوم منخفض التخصيب

إلى تركيا بهدف التخزين الآمن والسليم مقابل حصول إيران على شحنات من اليورانيوم المخصب من فرنسا وغيرها من الدول الغربية لإدارة مفاعلاتها النووية. هذا التوجه التركي بخصوص برنامج إيران النووي تم فهمه في الدوائر الأميركية والإسرائيلية على أنه يهدف إلى مساعدة إيران للتملص من العقوبات الدولية وإفشال الجهود الأميركية في تركيع إيران.[٢٦] ومع هذا تبقى إستراتيجية احتواء إيران بالطرق السلمية والدبلوماسية أحد أهم الخيارات لدى الغرب وإسرائيل أيضا، لما للحرب الساخنة من تداعيات خطيرة على السياق الوطني الداخلي في إيران، ولعوامل أخرى اقتصادية وعالمية مرتبطة بالبترول وإمداداته وطرق عبوره وارتفاع أسعاره وصحة الاقتصاد العالمي. لكن حتى ينجح الاحتواء لا بد من تضافر جهود الجميع في المجتمع الدولي بما فيها تركيا، الجارة الكبيرة المحاذية لإيران من الغرب، إذ يعد أي تطور في العلاقة التركية الإيرانية في أي مجال سياسي أو اقتصادي أو عسكري أو حتى ثقافي أو تعليمي بمثابة الضربة القاصمة للجهود الدولية لاحتواء إيران وبرنامجها النووي ولطموحاتها الإمبراطورية في المنطقة.[٢٧]

إن عدم التعاون الوثيق بين تركيا إسرائيل خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى يفهم في إسرائيل على أنه تهديد لأصدقاء إسرائيل ومصالحها في تلك المنطقة المهمة لا سيما في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان من محاولات إيرانية متكررة لاختراق تلك الجبهات العريضة. وتعد أذربيجان اليوم الشريك الإسلامي الأول لإسرائيل بحجم تجارة سنوي يتجاوز ٤ مليارات دولار، كما تعد أذربيجان المصدر الثاني للبترول والطاقة لإسرائيل بعد روسيا. إن التراخي في العلاقة التركية الإسرائيلية حسبما ترى العديد من المصادر الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية، "سيشجع العناصر الإرهابية المعادية" خاصة تلك القادمة من إيران لاختراق أذربيجان والقوقاز وتهديد المصالح الإسرائيلية هناك، والتي كان آخرها في العام ٢٠٠٩ حينما تم اكتشاف خلية لحزب الله كانت تخطط لمهاجمة السفارة الإسرائيلية في باكو وقاعدة رادار Gabala التي تعد الأكبر في منطقة جنوب القوقاز.[٢٨]

تنظر حكومة أردوغان إلى التعاون مع سورية وإيران على اعتبار أنه حجر الزاوية لتشكيل محور ثلاثي في الشرق الأوسط لمحاربة أية إمكانية لوطنية كردية معادية يمكن أن تؤدي إلى قيام دولة كردية في المنطقة الواقعة بين البلدان الثلاثة.

كما أن الانسحاب الأميركي من العراق في المستقبل القريب سيؤدي إلى تقوية أواصر هذا التحالف، والذي يعد أحد أهدافه إضعاف إسرائيل على أساس أنها قاعدة غربية في المنطقة يجب التخلص منها.

إن التحول الحاصل في السياسة الخارجية التركية باتجاه العرب والدول الإسلامية إنما يسهم في حقيقته في تقوية السطوة والقبضة الإيرانية على سورية ولبنان وسيمهد لوصول إيران إلى الأقليات الشيعية في الخليج العربي وباكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى، ويمهد إلى سيطرة حزب الله على لبنان و"تشكيل هلال شيعي وكورودور نفوذ إيراني" في منطقة شرق المتوسط، كما سيفشل أية محاولة غربية أو أميركية لإبعاد سورية عن إيران وحزب الله وحماس. إن التحالف الإيراني التركي في حقيقة الأمر عامل ضاغط على الدول العربية صاحبة الميول المعتدلة في سياساتها المعلنة تجاه إسرائيل مثل السعودية ومصر والأردن ودول الخليج العربي، وسيضعف إمكانيات بروز تحالف إسرائيلي عربي معتدل في المستقبل ضد إيران أو حزب الله أو حماس.[٢٩]

أسطول الحرية
في سياق السياسة الداخلية التركية

تعتقد غاليا ليندنشتراوس أن العلاقة التركية – الإسرائيلية قد دخلت في نفق اللعبة الصفرية Zero Sum game بعد حادثة أسطول الحرية في أيار ٢٠١٠، والتي تعني أن ربح أحد الأطراف يعني خسارة واضحة للطرف الآخر. طلبت تركيا في ضوئها اعتذاراً رسمياً من إسرائيل إضافة إلى تعويضات عن مقتل تسعة متضامنين أتراك كانوا على متن سفينة مرمره المتجهة إلى غزة بينما رفضت إسرائيل ذلك، وبالتالي فإن تصفير المشاكل مع الجيران التي أبدعه داوود أوغلو كإستراتيجية يتناقض مع التطورات الأخيرة في العلاقة مع إسرائيل لأن الربح بالنسبة لتركيا يعني خسارة بالنسبة لإسرائيل على الأقل من المنظور النفسي/ المعنوي ولأن نزيف دماء الأتراك جريمة لا تغتفر عند الحكومة التركية التي تستند على قاعدة شعبية عريضة.[٣٠] اللافت للنظر أن العلاقات الثنائية بين البلدين لم تعان من إشكاليات مزمنة قبل عامين من حادثة سفينة مرمره، إلا أن البدء بتطبيق مبدأ تصفير المشاكل مع الجيران كان له انعكاسات سلبية على العلاقة مع إسرائيل، لأن العلاقة التركية مع كل من

سفينة مرمرة: الإنعطافة.

سورية وإيران وحماس ومع العالم الإسلامي عموماً، حسبما يرى بعض المختصين الإسرائيليين، جاءت على حساب إسرائيل، ولأن الانفتاح التركي الكبير على المحيط العربي/ الإسلامي قد عنى في بعض بواطنه تقوية النخبة الإسلامية التركية على حساب النخبة العسكرية والعلمانية المؤيدة تقليدياً لإسرائيل وللتقارب معها.[٣١]

تحول أردوغان بعد حادثة مقتل الأتراك التسعة قبالة شواطئ غزة على يد إسرائيليين إلى بطل قومي/ إسلامي ليس فقط في عيون الأتراك الغاضبين على إسرائيل والغرب، وإنما أيضا في عيون الفلسطينيين والعرب والمسلمين خاصة أن ذلك تزامن مع تصريحات نارية وقاسية بحق إسرائيل وسياساتها في المنطقة لا سيما حصارها لغزة حيث اعتبرت هذه السياسات مناهضة ومهددة لاستقرار المنطقة ككل. مصادر أكاديمية إسرائيلية وحتى استخباراتية اتهمت الحكومة التركية في المساعدة في إرسال "مقاتلين وإرهابيين" إلى سواحل غزة لمحاربة إسرائيل، وأن الحكومة التركية كانت على علم أن السفينة التركية تحاول تهريب "إرهابيين" إلى غزة للمساعدة في تدريب كادر حماس العسكري هناك على استخدام التقنيات العسكرية المتطورة خاصة الصواريخ ونجد إخوتهم في الإسلام.[٣٢] عكست الحادثة الاحتقان التركي من إسرائيل حيث أثبتت ردود الفعل التركي تحول تركيا من دولة ذات توجهات غربية إلى دولة باحثة عن الاحتضان الإسلامي، فالحرب الباردة التي أبعدت تركيا عن محيطها الإقليمي القريب لعقود، تعد حسبما ترى التفسيرات التركية، مرحلة استثنائية غير طبيعية، لأن الطبيعي هو التطبيع مع التاريخ القديم الغابر والحقائق الجغرافية الثابتة.[٣٣]

كما انعكس التدهور في العلاقة مع إسرائيل على مجمل علاقات تركيا مع أميركا والاتحاد الأوروبي، حيث أضعفت المواجهة التركية- الإسرائيلية من فرص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. كما كان من "إيجابيات" العملية التي نفذتها البحرية الإسرائيلية أنها دعمت من التقارب الإستراتيجي مع الإدارة الأوبامية في أميركا حيث أظهرت مدى المخاطر التي تعترض الأمن الإسرائيلي،

وفتحت باب الحوارات الإستراتيجية بين أميركا وإسرائيل.[٣٤] يضاف إلى ذلك أن آفاق التحسن والانفراج في العلاقة بين الطرفين بدت لشاهد العيان ضئيلة، لأن تركيا كانت مقبلة على انتخابات برلمانية جرت في شهر حزيران ٢٠١١، وكانت قضية أسطول الحرية حاضرة بقوة كجزء من الدعاية الانتخابية لحزب العدالة والتنمية إذ اعتبر تسيير هذا الأسطول انتصاراً معنوياً / نفسياً لأردوغان شخصياً ولحزبه السياسي.[٣٥]

وضعت حادثة أسطول الحرية من قبل بعض المحللين الإسرائيليين في سياق إسهامات حزب العدالة والتنمية في موازنة العلمانية الكمالية مع جرعة دينية ساعدت تركيا في رسم معادلة داخلية لها إسقاطاتها على السياسة الخارجية حيث احتضنت الحداثة الأوروبية والتقاليد الدينية التراثية الغنية. ومن هنا اعتبر بعض المحللين الإسرائيليين حادثة الأسطول في البحر المتوسط أنها جاءت في سياق تبني أردوغان لنموذج أممي إسلامي خاصة في الشرق الأوسط، فتركيا استقبلت أحمدي نجاد في ٢٠٠٨، علماً أنه لم يزر أي عاصمة غربية أخرى، في حين تحتفظ تركيا بعلاقات وثيقة مع حركة حماس المصنفة غربياً على أنها "حركة إرهابية".

إن تركيا اليوم حسبما يرى إفرايم عنبار تتخلى عن روابطها وعلاقاتها الاقتصادية والإستراتيجية المتطورة مع الغرب لمصلحة بعض الأطروحات المتعلقة بمحيطها الإسلامي وتوسعها نحو الشرق.[٣٦] كما أن هناك توجهاً إسرائيلياً داخلياً قوياً يقوده أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية يرفض تقديم أي اعتذار لتركيا على حادثة مقتل الأتراك العام الماضي، لأن مثل ذلك سيدعم "الإرهاب"، ويضر بمصالح إسرائيل الإستراتيجية في المنطقة والعالم.[٣٧]

وحتى أن التلاسن الكلامي بين أردوغان وشمعون بيريس خلال قمة دافوس الاقتصادية العالمية في بداية العام ٢٠٠٩ وضعت إسرائيلياً في سياق عصبية أردوغان ومزاجه الحاد، إضافة إلى الصراع في تلك المرحلة بين النخبة الإسلامية في العدالة والتنمية من جهة والنخبة العسكرية. إن هجوم أردوغان الكلامي على إسرائيل يأتي أيضا في ضوء الصراع مع النخبة العلمانية المعارضة، مما يضع العلاقة مع إسرائيل في مهب الريح. ومن هنا تلوم إسرائيل أردوغان شخصياً على هذا التدهور في العلاقة بين البلدين لأنه أسهم في إضعاف النخبة العسكرية والبيروقراطية والأساس العلماني للدولة التركية التي دعمت تاريخيا التقارب الإستراتيجي مع إسرائيل، هذا مع اعتراف إسرائيلي واضح أن الخطأ التكتيكي الذي ارتكب بسبب غياب التنسيق الكامل بين الجنود المنفذين والمستوى السياسي قد كلف إسرائيل أثماناً إستراتيجية هائلة على صعيد علاقاتها مع تركيا، وسمعتها في العالم.[٣٨] جاء اختيار إسرائيل كقضية اختبار في الصراع الداخلي التركي خاصة صراع نخبة العدالة والتنمية مع النخبة العسكرية حيث استغلت مظاهر الدمار الهائل الذي أحدثته إسرائيل في حربها على غزة في العام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، فاستطاع أردوغان وحزبه السياسي تجنيد مئات الآلاف من الأتراك، بمن فيهم أنصار بعض الأحزاب العلمانية لإدانة إسرائيل بصوت عال، وإرسال رسائل ضمنية للجيش مفادها أن الحكومة لها عمق استراتيجي، وان أي محاولة منه للتآمر عليها سيقابل برد فعل شعبي عارم وقوي.[٣٩]

ختاماً، يمكن القول إن العلاقة التركية- الإسرائيلية قد دخلت في نفق مظلم، وأن الأزمة بين البلدين حقيقية وليست مفتعلة، ومردها أساسا إلى تغير واضح في البيئة الإستراتيجية لتركيا في فترة ما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وغزو أميركا للعراق وأفغانستان، والفشل التركي في الانضمام إلى المنظومة الأوروبية، وكل ذلك ارتبط على ما يبدو مع صعود حكومة يمينية إسرائيلية يقودها ليبرمان- نتنياهو رفعت من العنجهية شعاراً لها، بحيث قتلت أتراكاً وأهانتهم في أكثر من موقع ومناسبة، هذا فضلاً عن اعتبارات حزبية تركية داخلية متعلقة بالقاعدة الشعبية العريضة لحزب العدالة والتنمية التي تمتاز بالتدين والمحافظة والنظرة السلبية تجاه أميركا وإسرائيل، ولها أمل بأن تجدد تركيا من نزعتها العثمانية الجديدة بحيث تتمدد شرقاً وجنوباً في اتجاه العالمين العربي والإسلامي.

الهوامش

1 Emiliano Alessandria, the New Turkish Foreign Policy and the Future of Turkey- EU Relations ,Institute for International Affairs Rome ,Feb. 2010 . He wrote this paper during his stay as visiting fellow at the Center for European Studies of Middle East Technical University

2 Seda Demiralp , the Rise of Islamic Capital and the Decline of Islamic Radicalism in Turkey , Comparative Politics , no. 41, April 2009 , pp.315-335

3 Joshua Walker , Learning Strategic Depth : Implications of Turkey's New Foreign Policy Doctrine , Insight Turkey , No. 9 , 2007 , pp. 25-36

4 Bulant Aras, Davutoglu era in Turkish Foreign Policy , Insight Turkey , Vol. 11 , No. 3 , 2009 , pp. 127-142

5 The 7th IISS Regional Security Summit in Manama Dialogue , Manama, Dec. 4, 2010.

٦ إستراتيجية تركية جديدة ، شؤون الشرق الأوسط ، خريف ٢٠٠٤، العدد ١١٦ ، ص. ٣-٤

7 Ahmet Davutoglu, Perspectives on Turkish Foreign Policy , The Brookings Institute , Washington ,D.C , Nov. 2010 , pp. 1-14

8 Javid Valiyev, where is Azerbaijan positioned in Strategic Depth?? Azerbaijan Focus , October-November 2010 , pp. 113-140

9 Gallia Lindenstrauss , Changes in the Turkish Threat Perception: Strategic Significance for Israel , INSS Insight No. 220, Nov. 8, 2010 , pp.1-2

10 Stephen Larrabee, Turkey's Eurasian Agenda , The Washington Quarterly , Center for Strategic and International Studies, vol. 34, pp. 103-120.

11 Efraim Inbar , The Deterioration in Israeli- Turkish Relations and its International ramifications , Orbis, Vol. 55 , No. 1 , Winter 2011 , pp. 132-146

12 Oded Eran, Greece: a Strategic Alternative to Turkey ? , INSS Insight , No. 201 , August 20, 2010. pp.1-2

13 Ibid

١٤ هناك رصد أميركي/ إسرائيلي مشترك ومنظم لتوسع علاقات إيران مع دول وقوى جديدة بما فيها روسيا والصين والهند وتركيا والبرازيل ودول افريقية وأميركية لاتينية ، انظر ، د. أيمن يوسف ، ماذا يقف وراء التخوف الأميركي – الإسرائيلي من التمدد الإيراني في أمريكا اللاتينية ، المشهد الإسرائيلي ، ١٩-٥-٢٠٠٩، العدد ٢١١، ص. ٧

15 Zvi Magen and Olena Bango-Moldavsky , The Big Game : The Great Powers in Central Asia and The Caucasus, Strategic Assessment , Institute for National Security Studies at Tel Aviv University, Vol. 12 , No.4, Feb. 2010

١٦ أيمن يوسف ، أصداء الشراكة الإيرانية الروسية على الولايات المتحدة وإسرائيل ، المشهد الإسرائيلي ، ٣٠-٦-٢٠٠٩، العدد ٢١٤، ص. ٧

١٧ المصدر السابق

١٨ المصدر السابق

١٩ أيمن يوسف ومهند مصطفى، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القوى الصاعدة: تركيا الهند الصين وروسيا، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، ٢٠١١، ص. ٤٦-٤٨

٢٠ هنيدة غانم (تحرير) تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٠ - المشهد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٩، ص. ٦١

٢١ أيمن يوسف، العلاقات الإسرائيلية الأذربيجانية في ضوء الحقائق الجيو إستراتيجية والجيو اقتصادية في القوقاز، المشهد الإسرائيلي، ١١-٨-٢٠٠٩، العدد ٢١٧، السنة السابعة ، ص. ٧

٢٢ المصدر السابق

٢٣ هنيدة غانم (تحرير) تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١١، المشهد الإسرائيلي للعام ٢٠١٠، ص.٨٥

٢٤ ظهرت نظرية الاحتواء في العام ١٩٤٧ في مقالة لجورج كينان الموظف في الخارجية الأميركية نشرت في مجلة شؤون خارجية تحت مسمى "مصدر السلوك السوفييتي" وبعد الحرب الباردة قام مارتن انديك السفير الأميركي السابق في إسرائيل بإعادة صياغة المصطلح ليناسب احتواء إيران والعراق تحت مسمى Dual Containment ومن يومها يستخدم هذا المصطلح كإستراتيجية احتواء وإضعاف للدولة الشريرة والمارقة حسب القراءات الأميركية والإسرائيلية.

25 Efraim Inbar , turkey says Goodbye to Israel and the West, Perspectives 108 , The Begin-Sadat Center for strategic Studies , June 6, 2010 , pp. 1-3

26 Efraim Inbar , The Deterioration in Israeli- Turkish Relations and its International ramifications, pp.7-9

27 Dustin Dehez, Iran: The Flaws of Containment , Perspectives 123, The Begin-Sadat center for strategic Studies , November 24, 2010 , pp.1-4

28 Alexander Murinson, Iran targets Azerbaijan , Perspectives 110 , Begin- Sadat center for Strategic Studies , June 23, 2010 , pp. 1-4

29 Efraim Inbar , Turkey's Changing Foreign Policy and its International Ramifications , The Begin-Sadat center for Strategic Studies , Perspectives 132 , Feb. 27, 2011

30 Gallia Lindenstrauss and Oded Eran , Still No Outlet: Israel –Turkey Relations and the Turkish Referendum , INSS Insight No. 216 , October 20,2010 ,pp.1-2

31 Gallia Lindenstrauss , From Zero Problems to Zero Sum game and Back : Toward A Thaw in Israel –Turkey Relations , INSS Insight No. 231 , Dec. 2010 , PP. 1-2

32 Hirsh Goodman , The Sources of Failure : Israel's Public Diplomacy and the Intelligence Community , INSS Insight No. 187 , June 9, 2010, pp. 1-2

33 Ibid

34 Zaki Shalom , the Cloud's Silver Linings: The Flotilla to Gaza , INSS Insight , No. 189 , June 23, 2010, pp. 1-2

35 Ibid

36 Efraim Inbar , An Open Letter to My Turkish friends , Perspectives 92 , Begin –Sadat Center for Strategic Studies , October 11, 2009. pp. 1-3

37 Nava Lowenheim, The Question of an Israeli Apology to Turkey for Flotilla Episode , INSS Insight No. 232 , Dec. 14, 2010 ,pp.1-2

38 Yehuda Ben Meir , Testimony Before the Turkel Commission , INSS Insight No. 199 , August 16, 2010, pp.1-2

39 Gil Feiler and Edo Harel , Political Logic of Turkish Prime Minster Erdogan's Attacks on Israel , Perspectives 65, Begin-Sadat Center for Strategic Studies , Feb. 4, 2009, pp.1-4